

المصدر: السفير

التاريخ: ٨ سبتمبر ٢٠٠٥

القضاء يطلق عملية <<تطهير نفسه>> وحلول لمكان التوقيف في جريمة الحريري كتلة <<المستقبل>> تدين تصرفات لحود والمطارنة يدعون لإزالة الإبهام حول الرئاسة



صغير يراجع نص النداء ويبدو أبو جودة (بلال قبلان بانتظار المزيد من الأخبار الواردة من لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ووسط استمرار تداعيات الخطوات الإجرائية الأخيرة في هذا الإطار، شهدت البلاد أمس جولة جديدة من النقاش السياسي المتصل بملفات كثيرة بينها العلاقات الداخلية والعلاقات مع سوريا. وكان البارز فيها النداء السادس للمطارنة الموارنة الذي وجد خلافاً في أمور كثيرة وأثار عناوين خلافية من جديد. في هذه الأثناء، يقوم رئيس الحكومة فؤاد السنيورة اليوم بزيارة قصيرة لمصر تستمر يوماً واحداً يبحث فيها مع كبار المسؤولين أوضاع لبنان والمنطقة وهو سيلتقي الرئيس حسني مبارك ورئيس الحكومة المصرية أحمد نظيف كما يتحدث أمام اجتماع

وزراء الخارجية العرب. وتندرج الزيارة في اطار جولة عربية شملت حتى الان سوريا والسعودية والكويت، وستشمل لاحقا الامارات العربية ودولة قطر. من جهته أطلق مجلس المطارنة الموارنة، أمس كعادته في هذا الشهر من كل سنة بدءا من عام 2000، نداءه السادس الذي استعرض فيه المتغيرات التي شهدتها البلاد خلال عام كامل، ولاحظ ان التحقيقات في جريمة اغتيال الرئيس الحريري >>أرست الشبهة على بعض المتهمين ممن كانوا يتولون السهر على أمن المواطنين، وهو حق مخجل ومخز، ما جعل مقام الرئاسة الاولى عرضة لانتقادات كثيرة تطال ما يجب أن يكون لها من هالة احترام ووقار>>، وأمل أن يلقي هذا الأمر >>الحل المنشود الذي يزيل كل ابهام>>.

وركز البيان على >>الحلم الذي راود مخيلة معظم اللبنانيين، أي جلاء الجيش السوري عن لبنان>>، رابطا بين الانسحاب و>>التظاهرة الضخمة في 14 آذار التي مشى فيها مسيحيون ومسلمون>>. وفي معرض الكلام عن الوضع الأمني تحدث النداء عن >>مواصلة أجهزة الاستخبارات السورية وغير السورية عملها مستهدفة الاخلال بالأمن، على وجه الاجمال، في المناطق المسيحية>>. اما المحطة الأهم، فتلك التي تضمنت انتقادا مبطنا الى >>حزب الله>>، في الكلام عن القرارين 1559 و1614 والارباك الذي نتج عنهما على المستوى الداخلي نتيجة جمع فئة من اللبنانيين بين شرعية المقاومة وضرورة احترام الدستور. أي، >>الاشتراك في السلطة الرسمية وحمل السلاح خارج القوى الرسمية المسلحة>>، من دون أن ينكر حق لبنان في الدفاع عن أراضيه. ويطرح حلا لهذه المشكلة عبر >>حوار داخلي صادق صريح>>. ولاحظ مفارقة عدم ارسال الجيش الى الجنوب >>بحجة عدم حماية حدود العدو الاسرائيلي، ولا أن يتعرض لهجوم يقوم به هذا العدو>>. ورأى البيان ان >>هذا أيضا يشكل ارباكا يقتضي التصدي له، وحله بالطرق المؤاتية. وعلاوة على

ذلك يجب إظهار حدود لبنان الدولية على يد الأمم المتحدة إظهارا لا يترك مجالا لأي إبهام أو نزاع>>

ونقل زوار الرئيس لحدود عنه عدم انزعاجه من مضمون بيان مجلس المطارنة، وارتياحه لما وصفوه >>الصراحة التي اتسم بها في عرض كل القضايا المطروحة في البلاد سياسيا وإداريا وقضائيا، حتى ما له علاقة بموضوع التحقيقات، ودعوة المجلس الى جلاء الحقيقة كاملة في جريمة اغتيال الرئيس الحريري>>، وأشاروا الى الفقرة المتعلقة ب>>أن يلقي استهداف رئاسة الجمهورية الحل المنشود الذي يزيل كل إبهام>>.

معتبرين انها دعوة الى توضيح كل الملابسات التي تحيط بحملات استهداف رئاسة الجمهورية. ورأى زوار لحدود أن هذه الفقرة تحمل دعوة إلى إيجاد حل للحملات على رئيس الجمهورية، بقدر ما تحمل الشبهات حول القادة الأمنيين من حرج للرئاسة. وبينما لم يعلق أي مسؤول في >>حزب الله>> على بيان المطارنة، قالت اوساط رئيس >>اللقاء الديموقراطي>> النائب وليد جنبلاط ل>>السفير>> انه ربما يعلق على البيان، اليوم، فيما اشار النائب وائل ابو فاعور الى >>أننا نعتقد أن الأولوية في هذه المرحلة التاريخية، هي للحفاظ على الثوابت الوطنية وهي حماية المقاومة والعروبة والطائف وسنسعى إلى جعل هذه الثوابت معيار كل الاستحقاقات الآتية، رئاسية كانت أم غير رئاسية، ودائما على قاعدة حماية المقاومة التي باتت تشكل الحصانة الوحيدة للبنان اليوم>>.

اما نائب >>القوات اللبنانية>> جورج عدوان فقال في حديث الى محطة >>اي. ان. بي>> امس تعليقا على بيان المطارنة ان على رئيس الجمهورية ان يقيس تماما، في ضوء ما يجري، ما هي مصلحة لبنان والرئاسة >>هو نفسه قبل ان يفعل غيره ذلك>>.

طالما انه لم تجر إدانتهم.

وقال مصدر مواكب للاتصالات بشأن مكان التوقيف، ان هناك مشاورات وشبه اتفاق على ترتيب الوضع الخاص بالموقوفين وان الامر سيظهر خلال الايام القليلة المقبلة، وان لحدود سوف يوقع على المرسوم ولن يجعل منه مشكلة. وان الرئيس السنيورة متفهم للجوانب القانونية والانسانية الخاصة بالموقوفين وانه ابلغ المعنيين انه <<يريد حفظ سلامة الموقوفين وسلامة التحقيق>>.

القضاء يظهر نفسه

وفي خطوة لتصحيح المسار القضائي واستبعاد المسيئين إلى سمعته ونزاهته، قرر مجلس القضاء الأعلى المباشرة في درس تطبيق أحكام المادة 95 من قانون تنظيم القضاء العدلي التي تجيز له صرف أي قاض من الخدمة لعدم أهليته. وحدد مهلة شهر لتنفيذ هذا الإجراء الأول من نوعه منذ سنوات طويلة، والذي يذكر بالتطهيرين اللذين حصلوا في عهدي الرئيسين فؤاد شهاب وشارل حلو. ورحب وزير العدل الدكتور شارل رزق بقرار مجلس القضاء الأعلى ورأى أن <<هذه الخطوة هي باكورة إصلاح جذري في الجسم القضائي من شأنها ان تعيد للقضاء فعاليته ومصداقيته وسمعته أمام الرأي العام، وتفعّل دور الهيئات القضائية في إطار استقلاليتها التامة، وذلك بالإقدام على تنقية الجسم القضائي من العناصر المقصرة وهي قلة قليلة>>.

وشدد على التمييز بين الشخص والموقع داعيا الى صون الرئاسة بموقعها الدستوري وليس استضعافها. لحدود ومساجلتها

الى ذلك ناقشت كتلة نواب <<المستقبل>> المستجدات الاخيرة في البلاد ولا سيما مسار التحقيق في جريمة اغتيال الحريري وتوقفت امام المواقف التي <<واكبت<> توقيف قادة النظام الامني السابق وخصوصا موقف الرئيس لحدود الذي انبرى بكل قوة للدفاع عن العميد مصطفى حمدان المشتبه به باغتيال اكبر شخصية في لبنان>>. ورأت الكتلة ان لحدود <<غير آبه بما تلحقه مواقفه من انعكاسات سلبية عليه ومحاولته التدخل السافر في عمل القضاء والتأثير عليه لحرف التحقيقات عن مسارها الصحيح>>. واعلنت الكتلة <<حرفضا وإدانتها لمواقف لحدود وتصرفاته المتجاوزة لكل القوانين>>، وقالت <<انها تفصل بين موقفها من اخطاء رئيس الجمهورية وبين موقع مقام رئاسة الجمهورية>>.

وفي المقابل ذكر زوار الرئيس لحدود انه لا يزال يعتقد بوجود ضغوط سياسية عليه، وانه برغم كل ما يقال سوف يترأس وفد لبنان الى الامم المتحدة، وانه يتابع التحقيقات في جريمة اغتيال الحريري من دون أي تدخل، وانه مستعد لتحمل المسؤولية الشخصية في حال ثبت تورط العميد حمدان من قريب او من بعيد في الجريمة. ولفت الزوار الى ان لحدود يثق ببراءة المتهمين وانه يعتقد ان الاسابيع القليلة المقبلة سوف تكشف ان المعلومات المسربة والشهود الجاري الحديث عنهم هي مجرد اوهام ولا أي شيء آخر.

من جهة ثانية، أجل الرئيس لحدود توقيعه على المرسوم الخاص بتشريع السجون وهو تباحث مع رئيس الحكومة في الامر، ويبدو انه سيربط توقيعه بانتهاء عمل لجنة خاصة تتولى الكشف على كل السجون واختيار الانسب منها لوضع الموقوفين فيها